

المملكة المغربية
هيئة الإنصاف والمصالحة

المنتدى الوطني حول جبر الضرر
الكلمة الافتتاحية للأستاذ ادريس بنزكري
رئيس هيئة الإنصاف والمصالحة
30 شتنبر 2005

يمكننا اليوم القول، وعلى بعد أسابيع من نهاية أشغال هيئة الإنصاف والمصالحة، أن بلادنا قد انخرطت في تجربة غير مسبوقة في محيطها الجغرافي وذلك بتبنيها لفلسفة العدالة الانتقالية كشكل من أشكال التدبير السلمي لنزاعات الماضي، منطلقا في ذلك من ضرورات وعي وفهم وتوضيح ما جرى في أفق القطع مع كل الممارسات المنافية للقواعد والضوابط والقوانين المعمول بها والضرورية في مجتمع ديمقراطي والمتلائمة مع قيم وثقافة حقوق الإنسان المتعارف عليها كونيا. وقد كانت هذه التجربة نتيجة حوارات ونقاشات وتفاعلات بين الدولة والمجتمع طيلة عقد من الزمن. ومن العلامات الدالة على حيوية النقاشات والتطورات التي عرفها المغرب منذ نهاية التسعينات ظهور فكرة إنشاء هيئة للحقيقة والإنصاف والمصالحة وسط المجتمع المدني، للمساهمة في معالجة ملفات ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ولكن في ارتباط مع قضايا التحول الديمقراطي وإدماج مختلف فئات المجتمع في مسلسل الإصلاح والتحول والتحديث. وتجدر الإشارة إلى المبادرة التي أقدمت عليها الدولة، والمتمثلة في تأسيس هيئة التحكيم المستقلة لتعويض ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، والتي، وإن قامت بعمل مهم في مجال تعويض ضحايا الانتهاكات المتعلقة بالأضرار الناتجة عن الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، فإن محدودية اختصاصاتها، لم تمكنها من إرضاء كافة الضحايا والاستجابة لكل حاجياتهم.

و يحيل مفهوم العدالة الانتقالية على قضايا معروفة في "علوم الانتقال السياسي"، وغيرها من الدراسات التي تهتم بمراحل الانتقال السياسي. ويشير، في معناه القريب من سياق تسوية المشاكل والآثار المترتبة عن الانتهاكات المرتكبة في الماضي، إلى محاولة تطبيق أشكال من العدالة تكون ملائمة لمرحلة الانتقال الذي يتم في ظل نظام سياسي أو مجتمع ما. ومن بين مميزات هذا الشكل من العدالة كونها تضع الضحية في صلب معالجتها وفي مقدمة اهتماماتها بالإضافة إلى أن مجالها ليس هو المحاكم، ولكن الفضاء العمومي، حيث يتسع أفقه ليشمل كافة فضاءات الفعل الاجتماعي والثقافي والسياسي ويقتضي مشاركة كافة مكونات المجتمع في مسلسل البحث عن العدالة والإنصاف.

ومن الشروط الأساسية لإحداث مثل هذه الآليات توفر إرادة سياسية للقيام بإصلاح أو مواصلة الإصلاح أو المساعدة على إتمام مشروع إصلاح. ويقصد بالإرادة السياسية إرادة الدولة أولاً، ثم إرادة الطبقة السياسية أو جزء مهم من الفاعلين الأساسيين في الطبقة السياسية، وأن تكون مصحوبة بالتفاعل بين هذين الطرفين وبين مكونات المجتمع المدني.

إن التفاعل بين هذه الأطراف غالباً ما يؤدي إلى بروز صيغة من صيغ التدبير والتعامل مع الماضي، وفق إرادة معينة تنبثق من عوامل سياسية. وهناك تناسب وترابط دقيق بين أشكال العدالة المقترحة والصيغة المعتمدة لإنشاء لجنة الحقيقة المعنية، كما هو الحال في بلدنا، مقارنة بالتجارب الأخرى. إلا أنه ينبغي التشديد على فارق جوهري يتمثل في أهمية التناسب بين الأشكال والآليات المقترحة وبين طبيعة الانتقال والقوى الفاعلة فيه و موازين وعلاقات القوة في الفترة التي يحصل فيها التغيير المعني. ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن نسقط على أي بلد تجربة بلد آخر، لأن كل تجربة تتبع من واقع ومن تفاعلات سياسية وطبقية واجتماعية وثقافية خاصة بكل مجتمع من المجتمعات.

أما العنصر المشترك بين التجارب فيتمثل في المعايير العامة والأساسية التي حددها الباحثون في خمس مكونات أساسية تسمى الآن "العدالة الانتقالية"، وهي:

المساءلة، بمعنى واجب تقديم الحساب حول تصرفات الدولة أو أجهزتها، في ارتباط مع إخلالها بالقواعد القانونية أو السياسية أو الإدارية. أما شكل هذه المساءلة فهو، في نهاية الأمر، اختيار سياسي بين الأطراف حول المصلحة التي ترتبها والشكل الملائم لإحقيق العدالة في ظروف الانتقال.

جبر الضرر وتعويض الضحايا، سواء تعلق الأمر بالأفراد أو الجماعات.

المصالحة، ولا يقصد بها، في التجارب الدولية، الصلح بين طرفين، الضحية والمسؤول عن الانتهاك؛ وإنما المقصود بها، في الانتقالات السياسية، المصالحة السياسية والاجتماعية، بحكم أن المصالحة السياسية غالباً ما تسبق الأشكال الأخرى من المصالحة. وتشكل تجربة المغرب بلا شك أفضل مثال على ذلك، حيث أنه لم يكن من الممكن فتح قنوات الحوار قصد حل مشاكل وتسوية ملفات الماضي لو لم تسبق ذلك مصالحات اكتست صبغة تراكمية بين الطبقة السياسية المعارضة والسلطة في المغرب، تخللتها مفاوضات أدت إلى نتائج ساهمت في خلق انفراج وانفتاح في الأجواء السياسية، الأمر الذي قلص من درجة الاحتقان السياسي وساهم في تنقية وتلطيف الأجواء.

الحقيقة، ولا يهم العمل الأساسي المرتبط بهذا المكون الحقائق المجردة حول الانتهاكات الجسيمة المرتكبة فقط، بل إنه يعني تفسير هذه الانتهاكات كنمط من أنماط القمع يتم نهجه لفرض أسلوب في تدبير الشؤون العامة، في مرحلة معينة. فالجوء إلى ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان بشكل ممنهج يشكل نمطا من أنماط القمع والاضطهاد السياسي، الممارس

بهدف فرض رؤية أحادية في تدبير الشأن العام ومراقبة النخب بغية تحييدها أو التقليل من دورها.

ويشكل إصلاح المؤسسات أو ضمان عدم تكرار ما جرى، المكون الخامس المعتمد في منهجية العدالة الانتقالية. وقد سادت هذه الفكرة وتطورت في كل التجارب، منذ سنوات، مع العلم أنها لم تكن بارزة في برامج لجان الحقيقة، حيث عرفت أول تجربة مع لجنة الحقيقة بالشيلي، وأخذت بها لجان أخرى، واعتمدت في تجربة لجنة إفريقيا الجنوبية التي اشتهرت بها أكثر من غيرها.

وعلاقة بموضوع المنتدى، فبالإضافة إلى أن الهيئة قد أدمجت بعد "الحق في الجبر" بكافة مشمولاته ضمن اختصاصاتها، فهي تعتبر بأن جبر الضرر بما فيه التعويض يرتبط ويتكامل مع إقرار الحقيقة حول الانتهاكات وإنصاف الضحايا والاعتراف بمعاناتهم من جراء المس بكرامتهم الإنسانية وبحقوقهم وحررياتهم الأساسية، بغض النظر عن المواقف والأحداث المرتبطة بالانتهاكات، كما يرتبط ويتكامل مع إقرار الدولة بمسؤوليتها ومع تقوية المناعة والضمانات ضد ظواهر خرق القاعدة القانونية والإفلات من العقاب التي سادت في الفترات الماضية، ضمانا لاسترجاع ثقة المواطنين في حكم القانون ودولة المؤسسات.

وبغية توسيع نطاق تنمية المصالحة ببلادنا، اجتهدت الهيئة في توسيع دائرة المستفيدين من برامج جبر الأضرار عبر إدماج المناطق التي تولد شعور لدى ساكنتها بتعرضها للتهمة ولنوع من العقاب الجماعي بحكم أحداث تاريخية معينة ارتبطت بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، أو بسبب تواجد مراكز اعتقال واحتجاز سرية بها. وعلى المدى البعيد، فإن جبر الضرر الجماعي هو بالنسبة للهيئة ترجمة فعلية لروح المواطنة الإيجابية والتضامن الاجتماعي ومساهمة في تدعيم المقاربة الحقوقية والديمقراطية التشاركية في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي انخرطت فيها بلادنا أو التي هي قيد البرمجة.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن برنامج جبر الضرر الجماعي يتكامل ويدعم المبادرة الملكية السامية المتمثلة في الإعلان عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تتدرج، كما جاء في الخطاب الملكي السامي "ضمن رؤية شمولية تشكل قوام مشروعنا المجتمعي، المرتكز على مبادئ الديمقراطية السياسية والفعالية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي والعمل والاجتهاد وتمكين كل مواطن من الاستثمار الأمثل لمؤهلاته وقدراته" (مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس، الموجه للشعب المغربي بتاريخ 18 ماي 2005).

وإذ تضع الهيئة نصب أعينها تمكين الأشخاص المتضررين من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان عبر التأهيل وإعادة الإدماج واسترجاع الكرامة، فإنها في نفس الآن تستهدف من خلال جبر الضرر الجماعي تمكين المجتمع على الصعيد المحلي والوطني اقتصاديا واجتماعيا بغية ضمان انخراطه الإيجابي في عملية البناء الديمقراطي الجارية في أفق

استرجاع ثقته في دولة المؤسسات وحكم القانون وتأمين مساهمته الفعالة والمواطنة في
ترسيخ العدالة الاجتماعية المؤسسة للمجتمع الديمقراطي الحداثي الذي يقوده جلالة الملك
محمد السادس حفظه الله.